الصّحفيّات الفلسطينيّات معرّضات للقتل والاعتقال والحبس المنزلي في كلّ لحظة

عزيزة نوفل- الضّفة الغربيّة:

"تعرّضت للشّتم والضّرب، وتهديدات كثيرة، أثناء اعتقالي"، بهذه الكلمات وصفت الصّحفية سجود عاصي (31 عاما) ما تعرّضت له خلال اعتقالها، من قبل القوّات الإسرائيليّة، في 28 تشرين ثاني/ أكتوبر الفائت.

أُعتقلَت عاصي -وهي صحفيّة تعمل محرّرة في صحيفة الحدث المحليّة- واحتُجزَت يوما واحدا؛ للضغط على زوجها الصحفي محمد عاصي؛ ليسلّم نفسه. ورغم ذلك، استغل المحققون الإسرائيليّون ساعات الاعتقال؛ للتحقيق معها حول عملها الصحفي، وتهديدها على خلفية ذلك: "خلال التحقيق، كان الضابط يردّد -دائما- أنّني أحرّض خلال عملي الصحفي، وسألني عن الجهات التي أعمل معها، وطبيعية عملي الصّحفي".

(الصّحفيّة سجود عاصي)

خلال الاعتقال، تعرّضت سجود، للضّرب والدّفع، من قبل الجنود أكثر من مرة، ورغم أنّها كانت حاملا -في أشهرها الأولى- إلّا أنّهم لم يراعوا ذلك.

وفي تفاصيل الاعتقال، قالت عاصي: "اقتحمت قوّة من جيش الاحتلال منزلي، فجر يوم السبت الموافق 2024/10/28، إذ كنت وطفلتي البالغة من العمر سبع سنوات وحدنا، وقام الجنود بتخريب المنزل، وتفتيشه بطريقة وحشيّة، ما تسبّب بحالة ذعر شديدة لطفلتي، قامت المجنّدات بإدخالي إلى غرفة في البيت وحدي، وتفتيشي تفتيشاً عارياً مُهيناً، وتقييد يديّ وشتمي بشتائم بذيئة..".

بعد 12 ساعة من الاعتقال، أُفرج عن سجود، توجّهت بعدها لمؤسّسات حقوق الإنسان الدّوليّة؛ لتقديم شكاوى، ولكن، لم يتم التعاطي معها كما يجب: "أدرك جيدا أنّ تقديم الشكاوى، لن يفضي إلى شيء،

لكنّ توجّهي لذلك، كان هدفه فضح ممارسات، دون أن يكون لديّ، أيّ توقّع أو ثقة، بوجود تحرّك فعليّ".

بالنسبة لعاصي، تعرف جيّدا أنّ الجريمة الّتي قام بها المحققون بحقها، لن تتم متابعتها، وأنّ مَن قاموا بها يفلتون من العقاب، والمتابعة القانونيّة، لكنّها تعتقد أنّ تقديم الشكاوى، وإعلاء الصّوت، يمكن أن يفضح تعامل إسرائيل مع الصحفيّين الفلسطينيّين، تحديدا الصّحفيّات، الّلواتي يتعرضن للكثير من الانتهاكات، ابتداء من القتل المباشر، كما حصل مع الزّميلة شيرين أبو عاقلة، والزّميلة غفران وراسنة، والصّحفيّات الّلواتي قُتلْن في غزّة، وليس انتهاء باعتقالهن، والتّنكيل بهنّ، وعرقلة عملهنّ في الميدان.

وإن كانت الانتهاكات ضدّ الصّحفيّات، والّتي تأتي ضمن سلسلة طويلة، من الانتهاكات ضد الصّحفيّين الفلسطينيّين العاملين في الميدان، ليست بالجديدة، إلّا أننا نستطيع أن نلمس زيادتها، بعد السّابع من أكتوبر، حيث وثّق المركز الفلسطينيّ للتّنمية والحريات الإعلامية "مدى" 604 انتهاكات، في الفترة الممتدّة ما بين أكتوبر/ تشرين الأول 2023 ونهاية إبريل/ نيسان 2024.

تقول شيرين الخطيب -منسّقة المركز-: إنّ الصّحفيّات لسن بمعزل عن الصّحفيّين العاملين في الميدان، لكن خلال عملهم على رصد الانتهاكات ضدّ الصّحفيّين، فإنّ عدد الانتهاكات ضدّ الصّحفيّات أقل، ومردّه -برأيها- إلى أنّ هذه الاعتداءات، تزيد الخوف لدى الأهالي، تجاه الصّحفيّات، وتحدّ من السّماح لهن بالعمل في الميدان، إلى جانب الفرق الطّبيعيّ، بين عدد الصّحفيّات والصّحفيّين.

وبحسب شيرين، فإنّ نوعيّة الانتهاكات هي ذاتها، فبعد الحرب على القطاع -في السّابع من أكتوبر- زادت الانتهاكات بحق الصّحفيّين بشكل كبير جدا، وبالتّالي الصّحفيّات، خاصة الانتهاكات في الميدان، والاعتقالات في الضّفّة الغربيّة.

(صورة الطّفلة إيلياء مع ملصق لوالدتها الأسيرة رولا حسنين)

محقّقون يساومون على الأمومة

الاعتقالات الّتي تحدّثت عنها الخطيب، طالت ثماني صحفيّات، تحرّرت ثلاث منهنّ، وخمس لا يزلن في السّجون. وذكرت عاصي، أنّ المساومة على أمومة الصّحفيّات، خلال اعتقالهن، لم تكن حالتها فقط، بل تعرّضت الصّحفيّة رولا حسنين -الّتي أُعتقلَت من بيتها، في مدينة بيت لحم- إلى فصلها عن رضيعتها، المولودة قبل أوانها، وكانت تعتمد على حليب أمّها -فقط- في التّغذية.

لهذه الأسباب، قدّم محامي حسنين، طلبا للإفراج عنها، خاصة بعد تدهور صحّة الطّفلة، وإدخالها المستشفى؛ للتّغذية من خلال الوريد، إلّا أنّ ذلك، لم يأتِ بنتيجة، ولا تزال منذ اعتقالها، في 19 مارس/ آذار 2024، تحاكم بتهمة التّحريض، على وسائل التّواصل الاجتماعيّ.

سبق اعتقال حسنين -الّتي تعمل محرّرة وصحفيّة مستقلّة- بسبب التّحريض عليها، من قبل صفحة باسم "صائدو النّازيّة"، يديرها مستوطنون إسرائيليّون على منصّة "تيليغرام".

ليس حسنين وحدها، تخضع للمحاكمة بتهمة التّحريض؛ لما يُنشر على مواقع التّواصل الاجتماعي، هنالك صحفيّات أُخريات، اعتقلن قبلها، وتم الإفراج عن بعضهن لاحقا؛ لسبب وضوح التهم بحقّهن، وبعضهنّ الآخر، ما زلن في المعتقل، يُحتجزْن ضمن ما يسمّى بالاعتقال الإداريّ، أي: على خلفيّة ملف سرّيّ، لا يتمّ الإفصاح عنه، ويبقى محتواه حكرا على النّيابة الإسرائيليّة. ثلاث صحفيّات يخضعن هذه الأيّام (شهر حزيران 2024) لهذا الاعتقال، هنّ: الصّحفيّة المستقلّة، والباحثة أسماء هريش. والصّحفيّة إخلاص صوالحة. والصّحفيّة بشرى الطّويل، الّتي اعتقلت في 7 مارس/ آذار 2024.

(الصّحفيّة الأسيرة بشرى الطّويل)

ممنوع ارتداء الحجاب في السجن

تعرّضت الطّويل -خلال اعتقالها- للضّرب والإهانة، وحرمانها من ارتداء حجابها، وبحسب ما أخبر المحامي عائلتها، فقد تم تحويلها للاعتقال الإداري، مباشرة دون التحقيق معها.
تقول والدتها منتهى الطويل: "عندما تسلّمت قرار الاعتقال الإداريّ، كان مطبوعا بشكل مسبق، بأنّ اعتقالها يبدأ من 14 آذار/مارس 2024، أي بعد اعتقالها بسبعة أيام، مما يدلّل على أنّه بلا سبب".

ما يجعل عائلتها تجزم بأنّ اعتقال الطويل على خلفية عملها الصّحفيّ، هو اعتقالها المتكرر، وتحويلها إلى الاعتقال الإداري، في كل مرة، إلى جانب عدد كبير من الاستدعاءات -يتمّ الاتصال بها من قبل قائد مخابرات منطقة رام الله والبيرة، والطّلب منها مراجعة مقر المخابرات الإسرائيلية والتّحقيق معها- الّتي تتمحور -في كلّ مرّة- حول عملها الصّحفيّ: "كان الضّابط يقول لنا خلال اعتقالها: "بنتكم صوتها عالٍ".

هذه الاعتقالات، حرمت الطّويل من ممارسة عملها الصّحفيّ، الّذي بدأته بالكتابة عن قصص الأسرى داخل السجون، فكان أوّل اعتقال على خلفيّة عملها الصّحفيّ، عام 2017، تم تحويلها للاعتقال الإداريّ لثمانية أشهر، رغم أنّ اعتقالها الإداريّ على خلفية ملف سري، إلّا أنّ التحقيق معها -بشكل صريح- كان حول عملها الصّحفيّ.

اعتقلت مرة أخرى عام 2019، إداريّاً لثمانية أشهر، هذه المرة، كان استهداف عملها الصّحفيّ، أكثر وضوحا، خلال عملية الاعتقال، أبلغ ضابط الاحتلال والدها أن عملها الصحفي وصوتها العالي، سبب اعتقالها، وهو ما أكدته نيابة الاحتلال، في جلسات محاكمتها اللاحقة أن عملها -الصحفي- على تغطية قضايا الأسرى، سيجعلها في مرمى الاعتقال المتكرر.

معتقلة إدارياً وممنوعة من السّفر أيضاً

في العام 2020 اعتقلت الطويل إداريا، وقضت 11 شهرا، قبل أن تعلن نيتها الإضراب عن الطعام، ضدّ الاعتقال الإداري بلا تهمة، وبحكم ملف سري غير معلن، أساسه عملها الصحفي. في 2022 أُعتقلت خلال مرورها على حاجز زعترة، الّذي تقيمه إسرائيل في الطريق الواصل ما بين رام الله

وشمال الضفة الغربية، التحقيق معها على خلفية نشرها منشور حول الانتخابات المحلية على صفحتها على الفيس بووك، قبل تحويلها للاعتقال الإداري، وقضت ما مجموعه 9 أشهر إداريا.

خلال ذلك، مُنعت الطويل من ممارسة عملها الصّحفي، ما جعلها تفكر بالسفر إلى الخارج؛ للدراسة، واستكمال تدريبات صحفية، لكنها تفاجأت بمنعها من السفر، ومساومتها في حال أرادت السفر على الإبعاد إلى الخارج، وعدم السماح لها بالعودة، كما تقول والدتها: "تعاملوا مع مهنة بشرى على أنها عدوتهم الأولى".

(الصّحفيّة مجدولين حسّونة)

ممنوع السّفر لا للعمل ولا لاستلام جائزة من باريس

المنع من السفر لم يلاحق الطويل فقط، فقد عانت الصحفية مجدولين حسّونة، الّتي تعمل مع قناة TRT التركية في اسطنبول، ممّا عرقل عملها الصحفي، ويهدّدها -الآن- بعدم تمكنها من الحصول على أجرها الشهري. بدأت معاناة حسونة، عندما زارت عائلتها في مدينة نابلس عام 2019، وبعد انتهاء إجازتها، منعت من السفر، من قبل الجانب الإسرائيلي، على المعبر "اللبني" -جانب المعبر البري، الذي يسافر خلاله الفلسطينيون إلى الأردن، ومنه إلى العالم، وتسيطر عليه إسرائيل- حاولت من خلال ملاحقة الأمر قانونيا -على المستوى الشخصي- وتدخل الوكالة الإعلامية التي تعمل بها، ومنظمة مراسلون بلا حدود، السفر، إلا أنها لم تتمكن من ذلك، وهو ما يجعلها تشعر بأن "إسرائيل" بعيدة عن المحاسبة، فيما يتعلق بالانتهاكات التي تقوم بها ضد الصحفيين والصحفيات الفلسطينيين.

في العام 2021، فازت حسونة بجائزة صحفية العام عن فئة الاستقلالية، التي تمنحها منظمة "مراسلون بلا حدود" سنويا، إلا أنها لم تتمكن -أيضا- من السفر؛ لاستلام الجائزة في باريس.

تقول حسونة حول تأثير منعها من السفر: "أشعر أنني في حبس منزلي، وأن كل طموحاتي تنهار، فأنا محرومة من السفر، وكل خططي المترتبة على ذلك تجمدت".

حسونة كانت قد حصلت على قبول من إحدى الجامعات التركية؛ لإكمال دراستها العليا، إلى جانب إمكانية تطورها في عملها، الذي يعتمد على وجودها في مقر الوكالة في تركيا.

فيما يتعلق بالجانب المادي، بعد قرار منعها من السفر، استطاعت الوصول إلى حل مؤقت مع عملها للعمل عن بعد، وبقي أجرها يحوّل عبر حساب مصرفي في تركيا، وتقوم هي بسحبه عبر بطاقة الصراف الآلي، إلا أنها مؤخرا تلقت رسالة من البنك بضرورة تجديد البطاقة الذي لا يتم إلا بوجودها الشخصي، وهو ما يعني عدم تمكنها من الاستفادة من أجرها ماديا.

هذا، إلى جانب الضغط عليها من قبل العمل، بأن تتحول إلى عقد "فري لانسر"؛ لعدم قدرتها على إدارة فريق العمل عن بعد، وهو ما يهدد عملها الصحفي.

(الصّحفيّة سميّة جوابرة)

حبس منزلي ومنع الحديث إلى الصحافة:

خلال فترة الحرب على القطاع، كان هناك وجه أخر من الانتهاكات ضدّ الصّحفيّات الفلسطينيّات، وهو الحبس المنزلي، الذي تعرّضت له الصحفية سميّة جوابرة.

تم تطبيق هذا الاعتقال -سابقا- على الصحفية لمى أبو غوش، من مدينة القدس المحتلة، في 2022، حيث اعتقلت، وصودرت أجهزتها الخليوية، وحاسوبها الشخصي، قبل أن يُفرض عليها حبس منزليّ لـ11 شهراً، عقدت خلالها العديد من المحاكم إلى أن صدر قرار بعملها لـ9 أشهر لصالح الجمهور، و6 أشهر وقف تنفيذ مدة 3 سنوات، إضافة إلى دفع غرامة مالية بقيمة 4500 شيقل (1200 دولار).

في حالة جوابرة، تم تغليف هذا الحبس المنزلي بالإفراج عنها؛ لدواعي إنسانية وصحية، حيث اعتقلت بعد استدعائها من منزلها في مدينة نابلس، إلى مركز تحقيق حوارة القريب من المدينة، في نوفمبر/ تشرين ثاني 2023، ووجهت لها تهمة التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي.

كانت جوابرة حاملاً في شهرها السابع، وبعد ثمانية أيام استطاع المحامي أن يصدر قراراً بالإفراج عنها بشرط الحبس المنزلي.

قابلنا جوابرة في منزلها في مدينة نابلس، لكنها لم تتمكن من الحديث معنا بسبب منعها من الحديث للإعلام، فكان زوجها الصحفي طارق يوسف وسيطا بيننا.

كانت قضية جوابرة، الأولى من نوعها في الضفة الغربية، ما جعلها توافق على الإفراج عنها للحبس المنزلي، لكن ما جرى -فعليا- هو استغلال السلطات الإسرائيلية هذا القرار؛ لفرض مزيد من القيود التي حرمتها من ممارسة عملها الصحفي، ومن حياتها العادية أيضا.

يقول زوجها يوسف: "لم نكن نعلم بكل هذه الشروط في الحبس المنزلي، سمية عبرت لي أكثر من مرة أنها تمنت لو أنه لم يفرج عنها".

في التفاصيل، أُفرج عن جوابرة بكفالة مالية، قيمتها 10 آلاف شيقل (2500 دولار)، وكفالة طرف ثالث، بقيمة 50 ألف شيقل (12500 دولار)، مع المنع الكامل من استخدام الإنترنت، أو الهاتف الخليوي، وإبقائها تحت رقابة منزلية، من قبل زوجها ووالدة زوجها؛ لضمان تطبيق الشروط، حتى عقد جلسة لها بعد ستة أشهر.

خلال هذه الفترة، لم تتمكن سمية من الخروج من المنزل، إلا للذهاب إلى المستشفى للولادة، على أمل انتهاء هذا القرار خلال الجلسة التي كانت مقررة في 12 مايو/ أيار 2024، لكنها وعائلتها تفاجأت عندما أبلغهم المحامي أن المحكمة تأجلت إلى أجل غير معلوم، ما يعني مزيدا من الأيام في الاعتقال خلف أبواب منزلها.

تخشى جوابرة، التي كانت تعمل في مركز أبحاث إعلامي "معطى"، إضافة إلى عملها صحفية مستقلة، من خسارة عملها الصحفي كاملا.

ليس الاعتقال ومنع السفر، العراقيل الوحيدة التي تتعرض لها الصحفيات الفلسطينيات، فميدان التغطية، ساحة مفتوحة لأنواع كثيرة من الانتهاكات، التي كان القتل المباشر أقساها، كما في حالة الزميلتين شيرين أبو عاقلة، وغفران وراسنة.

قتلت غفران خلال توجهها لعملها في إذاعة محلية في مدينة الخليل، بعد إطلاق الرصاص المباشر عليها من قبل جندي إسرائيلي، قرب أحد الحواجز في حزيران/ يونيو 2022، وبحسب عائلتها، كانت متوجهة لعملها في إذاعة دريم في مدينة الخليل.

الخوف من القتل وارد في أيّ لحظة

في الميدان لم يكن الأمر مختلفا. تحديدا في المناطق الأكثر سخونة، وهي مدن شمال الضفة الغربية، التي تتعرض لاقتحامات مستمرة، تمتد في بعض الأحيان لأيام طويلة.

آية العروق، واحدة من صحفيات قناة العالم، وتعمل مراسلة ميدانية لها، قامت بتغطية جميع الاجتياحات والاقتحامات، في جنين وطولكرم، منذ بداية العام 2023 حتى الآن.

تقول العروق: إن التغطية في هذه المناطق كانت صعبة، لكنها زادت سوءا بعد الحرب على غزة، حيث الزيادة في استهداف الصحفيين، رغم اتخاذهم جميع إجراءات السلامة في الميدان، من حيث: التحرك في مجموعات، وارتداء اللباس الصحفي المميز، والتمركز في منطقة بعيدة عن الجنود الإسرائيليين، وعن أيّ مواجهات أو اشتباكات من جهة أخرى، إلا أنه في كلّ مرّة، يتمّ استهداف الصحفيّين -بشكل مباشر- بالرّصاص الحي، وليس رصاصا تحذيريا في الهواء، أو غازا مسيلا للدموع.

تضيف العروق: "هناك استهداف للصحفيين، بغض النظر عن جنسهم أو جنسيتهم، فالهدف الرئيسي، منع الصحفيين من نقل ما يجري على الأرض".

بحسب العروق، كل إجراءات السلامة، والحديث عن القوانين الدولية، التي تحمي الصحفيين في الميدان، لا قيمة لها في ظل هذا الاستهداف، وهو ما عرقل عملها الصحفي، وحدّ من قدرتها على تغطية كل الأحداث، تضيف: "كثيرا أخشى أن تكون من بيننا ضحية أخرى، فبعد قتل زميلتنا شيرين ابو عاقلة، وتهرّب إسرائيل من المسؤولية، وما يجري من استهداف للصحفيّين في غزة، لا توجد لدينا ثقة بأن القوانين الدولية، قادرة على إدانة إسرائيل ومعاقبتها".

ما عبّرت عنه العروق بعدم الثقة في محاسبة إسرائيل، على جرائمها ضد الصحفيين والصحفيات تحديدا، عبّرت عنه جميع الصحفيات، وتعتبره حسونة، تعبيرا عن ضعف في التمثيل المحلي للصحفيين، المتمثل في النقابة، إلى جانب تجاهل إسرائيل لكل القوانين الدولية، والمؤسسات التي تعمل بموجبها في العالم.

(الصحفية شروق أسعد)

النقابة: العالم كلّه يساعد في إفلات المجرمين من العقاب

في الحديث عن النقابة ودورها، ترى شروق أسعد -رغم العمل المتواصل للنقابة- أنّ المنظومة العالمية -بالكامل- تسمح لإسرائيل، بالإفلات من العقاب في كل مرة.

بالأرقام، تقول أسعد: إن نقابة الصحفيين الفلسطينيين وثقت من عام 2000، حتى 6 أكتوبر، مقتل 55 صحفيا، من ضمنهم نساء، ومن 2012 حتى 6 أكتوبر، سجلت 9000 انتهاك، أي: بمعدل ثلاثة انتهاكات يومية ضد الصحفيين.

بالمقابل -ومنذ الحرب على القطاع، حتى الآن (أيار 2024)-، سجلت مقتل أكثر من 145 صحفيا، بينهم 16 صحفية. إلى جانب تسجيل من 100 إلى 150 انتهاكا في الضفة الغربية تحديدا، تركزت معظمها في القدس.

أبرز هذه الانتهاكات، كان اعتقال الصحفيات، حيث اعتقلت 8 صحفيات، لا تزال أربعة منهن رهن الاعتقال. تتابع أسعد: "هذه الاعتقالات دون تهمة، وإن وجدت تهمة، فهي التحريض، الصحفية مطلوب منها نقل الأخبار، تعتقل في حال كتبت، أو أعادت نشر خبر على مواقع التواصل الاجتماعي".

ومن خلال متابعتها خلال عملها في النقابة، وعملها الميداني في التغطية من راديو مونت كارلو وفضائية دبي، ترى أسعد أن الدرع الصحفي، الذي يفترض أن يكون حماية للصحفيين، خاصة في التغطية الخطرة، هو المحرض للجنود الإسرائيليين؛ لملاحقة، واستهداف الصحفيين الفلسطينيين.

وقالت أسعد: إن النقابة تحضّر -الآن- ملفات؛ لرفعها إلى الجنايات الدولية، من بينها لصحفيات، وتابعت: "صحيح حتى الآن لم تتحقق العدالة لزميلتنا شيرين أبو عاقلة وغيرها، لكننا نرى أن هذا الطريق لا بد من سلوكه للضغط على العالم لمعاقبة إسرائيل".

الملاحقة التي تحضّر لها النقابة، ليست الملاحقة الفلسطينية الوحيدة لإسرائيل، فكثير من المؤسسات الإعلامية، تسعى مع شركائها -أو مع المؤسسات الدولية- إلى ملاحقة إسرائيل. مركز مدى واحد من

هذه المؤسسات، الذي يواصل رفع تقاريره، وما يقوم به من توثيق، إلى كل المؤسسات الحقوقية والدولية، فكما تقول الخطيب: فإن حجم الانتهاكات الكبير -خلال الحرب الأخيرة ضد الصحفيين والصحفيات- فرصة حقيقة؛ لبدء ملاحقة إسرائيل حول جرائمها بحق الصحفيين.
ليس فقط المؤسسات المحلية، فالمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين، تسعى لهذا الهدف أيضا، من خلال عملها على الأرض، وتوثيق كل الجرائم التي ترتكب. مراسلون بلا حدود إحدى هذه المنظمات التي عملت على مدار سنوات على متابعة كل قضايا الصحفيين والصحفيات في فلسطين.

يقول جوناثان داغر، مدير مكتب الشرق الأوسط في مراسلون بلا حدود: منذ السابع من أكتوبر، نرى نهجا عنيفا جدا من قبل القوات الإسرائيلية؛ لفرض تعتيم إعلامي على ما يجري، وتحديدا في قطاع غزة، من خلال استخدام كل الأساليب، على رأسها العنف الشديد.

يتابع داغر: "إسرائيل، أصبحت -اليوم- أخطر دولة في العالم على الصحفيين، مقارنة بعدد الصحفيين الكبير، الذين قتلوا خلال فترة قصيرة".

في 24 مايو/أيار، رفعت مراسلون بلا حدود، شكوى جديدة أمام المحكمة الجنائية الدولية، بشأن جرائم الحرب المرتكبة ضد الصحفيين الفلسطينيين في غزة، طالبت فيها إجراء تحقيق في الجرائم بحق تسعة صحفيين فلسطينيين، على الأقل في الفترة بين 15 ديسمبر/كانون الأول و20 مايو/أيار، إضافة إلى أكثر من 100 صحفي، قتلهم الجيش الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول في غزة. سبق هذه الشكوى اثنتان رفعتهما المنظمة: الأولى في 31 أكتوبر/تشرين الأول، والثانية في 22 ديسمبر/كانون الأول.

بحسب داغر "الإفلات من العقاب، هو ما أمن لإسرائيل القيام بهذه الممارسات غير الجديدة، وإنما فعل متراكم منذ عقود من عمر الاحتلال الإسرائيلي".

"الإفلات من العقاب يُعرِّض الصحفيين للخطر، لا في فلسطين فحسب، بل في كافة أرجاء العالم. فأولئك الذين يقومون بقتل الصحفيين يُهاجمون حق الناس بالحصول على المعلومات، وهو أمر تتضاعف أهميته أكثر خلال فترات النزاعات. يجب أن يخضع أولئك للمحاسبة، وستسمرّ مراسلون بلا حدود في مساعيها لتحقيق ذلك، تضامناً مع الصحفيين في غزة.

أنطوان برنار

مدير المرافعة والدعم في مراسلون بلا حدود

ما خلص إليه تحقيقنا، بشأن الانتهاكات ضدّ الصحفيات، وإفلات إسرائيل من العقاب، على مدار سنوات طويلة، تلخّصه الإعلامية والأستاذة وداد البرغوثي بقولها: إنّ إسرائيل لم تفرّق -يوما- بين صحفي وصحفية، كل إعلامي، وقلم، وهاتف، وكاميرا للتصوير، مستهدف، لا يفرّق الجنود الإسرائيليون بين صحفي وصحفية، لا يقيدها قيد، حتى الأمم المتحدة -الّتي من المفترض أنّها تضبط ايقاع العالم- لم تستطع فرض أيّ عقوبات على إسرائيل".

تستذكر الإعلامية البرغوثي، اعتداء الجنود عليها خلال الانتفاضة الأولى (1987-1993)، بعد اقتحام منزلها، وضربها بخوذة الجندي على رأسها؛ وتسبب بكسر في الدماغ، وشلل نصفي من الوجه، حينها لامها نقيب الصحفيين، لماذا لم تبرز البطاقة الصحفية، فردّت عليه: إنّها لن يكون لها أي اعتبار لدى الجنود، فوافقها قائلا: "معك حق، الأسبوع الفائت، الجندي على الحاجز، وعندما قلت له إنّني صحفي، وأبرزت بطاقة الصحافة، ألقاها على الأرض". منذ ذلك الحين، وحتى اليوم، لم يتغير الوضع، فالصحفي والصحفية -بالنسبة للاحتلال- هو فلسطينيّ، بغضّ النّظر عن مهنته، الّتي كفلت احترامَها كلُّ القوانين الدّوليّة.

تم انتاج هذا التحقيق ضمن مشروع "التحقيقات الصحفية لمنع إفلات مرتكبي الجرائم بحق الصحفيين من العقاب"، الذي نفذه مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، بتمويل من اليونسكو – الصندوق العالمي للدفاع عن الاعلام. (تموز- 2024)